



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

bIFML ' WOMKF ' W K ' .
 1999 d u ~UE27 _ ' u

فهرس

* طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة وزراء:

- النقل،

- العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني،

- الداخلية والجماعات المحلية والبيئة.

* ردود السادة الوزراء.

* ملحق :

أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الأربعاء 27 أكتوبر 1999 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة الوزراء:

- محمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،
- عبد المالك سلال، وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة،
- أحمد بوليل، وزير النقل،
- حسان العسكري، وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب، عمتم صباحا.
- بناء على المادة 134 من الدستور،
- وطبقا للمادة 99 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي
الوطني،

أتقدم إليكم معالي وزير النقل بالسؤال الشفاهي الآتي :
يعتبر الجهاز الوطني للإدماج المهني للشباب ودعائمه
الفرعية الأخرى مكاسب حقيقية وحيوية للشباب المعني،
إذ سخرت الدولة هذه الهياكل لامتناس ظاهرة البطالة
التي ضربت أطنابها في مجتمعنا وعانتها الفئات
الشبابية خاصة. وما هاته المساعي التي تقوم بها الدولة
إلا إيماننا منها بضرورة رفع الغبن المفروض من جراء
الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد.

وفي هذا الإطار، فرغم كل الجهود المبذولة من مختلف

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة صباحا.

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة،

ها نحن نعود إلى استئناف أشغالنا عاديا، لكننا في
انتظار أن تنتهي اللجان من دراسة الملفات المسندة إليها
وإعداد التقارير الخاصة بها، سنخصص هذه الجلسة
والتي تليها للأسئلة الشفوية، التي سيخص جزء منها
اليوم قطاعات الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية
والنقل، وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بالسادة الوزراء
ومرافقيهم ونتمنى للجميع التوفيق في بداية هذه الدورة.
أحيل الكلمة دون إطالة إلى السيد عبد القادر وهاب
صاحب السؤال الشفوي الأول.

السيد عبد القادر وهاب: بسم الله الرحمن الرحيم،

خاصة شباب محافظة الجزائر الكبرى، الذين استقبلنا بعضهم بمقر المجلس الشعبي الوطني؟

وفي الأخير، سيدي الوزير، لدي استفسار أرجو توضيحه. فلقد قمتم بزيارة إلى ولاية غليزان واتخذتم -مثلما قلتم- إجراءات صارمة ومستعجلة فأين هي هذه الإجراءات مادامت المحطة...؟

الرئيس: هل تضمن السؤال الأصلي هذا الاستفسار؟ ... إذن مادام الأمر غير ذلك فهو غير مقبول.

شكرا للسيد عبد القادر وهاب، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، أيتها السيدات والسادة النواب الأفاضل، سيداتي، سادتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد شرفني الأخ الكريم والنائب الفاضل، السيد عبد القادر وهاب، بطرحه سؤالاً شفوياً حول موضوع تشغيل الشباب في قطاع النقل، ولا سيما قضية هؤلاء الشباب الذين اقتنوا حافلات بمحافظة الجزائر الكبرى، ولم يستفيدوا رغم الوعود المسبقة، الترخيصات الضرورية لممارسة نشاطهم، مما ولد لديهم تدمراً. وأضاف السيد عبد القادر وهاب متسائلاً عن كيفية إعادة الثقة إليهم.

أولاً، أود أن أقول، إنه سبق لنواب محافظة الجزائر الكبرى أن طرحوا نفس الانشغال، ووافيناهم بردودنا عن هذه القضية واقترحنا عليهم بعض الحلول.

لكن لا بأس من إعادة تأكيدها للسيد النائب وأستسمحه، إزالة للغموض وإجلاء للحقيقة، لأوضح ملامح سياسة

الهيئات المعنية مباشرة، إلا أن ما يصطدم به الشباب المعني لا يعكس بصورة مطلقة مساعي الدولة، الأمر الذي أفقد الشباب الأمل والثقة، وما سبب ذلك إلا شيح البيروقراطية وتعسف بعض القنوات الإدارية، الشيء الذي يبعث على الحسرة والاندحاش ويزيد الفجوة عمقا بين الشباب ودولته.

وعليه، فإن الجهاز الوطني للإدماج المهني للشباب بمختلف نشاطاته الاستثمارية ما يزال الشباب يشكون عدم تطبيقه الفعلي على أرض الواقع، وما يعانیه الشباب لدليل على ذلك.

ولهذا الغرض طرح أمام سيادتكم معضلة يعانيتها المستفيدون من حافلات النقل في إطار عملية دعم تشغيل الشباب، ومن بين هذه المشاكل نسجل:

1- فئة الشباب التي استلمت حافلاتها منذ ما يقارب السنة والتي لم تستفد إلى يومنا هذا خط نقل بصفة رسمية، رغم تحصلها على وعد بذلك من الجهات الوصية (الوزارة، مديرية النقل)، مما ترتبت عليه انشغالات كثيرة لدى هذه الفئة ومن بينها مايلي:

- أ- مطالبة البنوك بتسديد فوائد قروضها،
- ب - وجود نفقات أخرى أثقلت كاهل هؤلاء البطالين ومن بينها التأمين ومستحقات أخرى.
- ج - مشكل دفتر الصيانة الذي لا يمنحه مهندس المناجم إلا إذا توفرت شروط منها طلب الزيارة الذي تمنحه مديرية النقل شريطة وجود خط رسمي.

لذا فسؤالنا هو كالاتي :

- ما تعقيبكم، سيادة الوزير، على هذه الانشغالات المطروحة؟

- وكيف يمكن لكم إعادة الثقة إلى نفوس هؤلاء الشباب الذين يزيد تشاؤمهم من جراء التصرفات البيروقراطية المفتعلة من بعض المسؤولين المحليين؟

- وهل لديكم حلول لما طرحناه من انشغالات الشباب

البضائع والمواد المثلجة تحتوي على فرص عديدة، وتنتظر المبادرات الفردية والجماعية بصفة عامة والشبابية بصفة خاصة.

كما أنه إذا كانت الحاجة قد أملت، في وقت ما، ضرورة توفير عرض هام في مجال وسائل نقل المسافرين، فإن الأمر مختلف اليوم، لأن التكثيف المتسارع للعرض في السنوات الأخيرة قد سمح بالتكفل بصفة مرضية بكافة طلبات تنقل المواطنين برا، حتى أننا سجلنا، في بعض الولايات فائضا معتبرا في العرض، كما هو الحال بالنسبة إلى الجزائر العاصمة التي تتوفر وحدها على أكثر من 1500 حافلة للنقل العمومي ذات 10 مقاعد فأكثر، وكذا على 3000 عربة نقل ذات الحجم الصغير (Fourgons) و 11000 سيارة أجرة، بالإضافة إلى حظيرة المتعامل العمومي للنقل بالعاصمة، وأعني مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري لمدينة الجزائر.

ولقد ترتبت على هذا الفائض صعوبات في تنظيم النشاط وتأطيره، كما يبدو بجلاء يوميا للجميع في مستوى المحطات ونقاط توقف الحافلات.

ونتيجة لذلك فإن وضعية الشباب التي تطرق إليها السيد النائب الكريم الناجمة عن عدم الاستفادة من الترخيصات الضرورية لمزاولة النشاط، تخص محافظة الجزائر الكبرى فقط، ومرددا أساسا - كما سبقت الإشارة إليه - إلى مايلي:

- 1 - الاكتظاظ الذي تعرفه الشبكة المحلية للطرق.
- 2- الفائض في وفرة وسائل النقل،
- 3- العجز الكبير في المنشآت القاعدية وأقصد المحطات البرية والحضرية.

وزيادة على ذلك فإن إجراء التجسيد المؤقت للتخريصات لا يخص فئة الشباب وإنما يشمل جميع المواطنين الذين تحصلوا على وسائل للنقل سواء بمبادرة شخصية أو عن

قطاعنا قبل الخوض في صلب الموضوع، لأنها قد لا تكون واضحة للجميع.

إن مساهمة قطاع النقل في إنجاح الجهد الوطني لإدماج الشباب اقتصاديا واجتماعيا تعد أساسية، حيث تمثل حوالي نسبة 50٪ من مجموع المشاريع المحققة في إطار سياسة تشغيل الشباب عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. لقد كان قطاع النقل سباقا في تقديم التسهيلات لفئة الشباب المستثمرين، ولعل العدد المعتبر للتعاونيات الشبابية التي استفادت رخص استغلال خطوط النقل العمومي للمسافرين سواء داخل الولايات أم ما بينها لدليل واضح على مساهمة قطاعنا في إنجاح هذا المسعى.

وحتى نكون أكثر دقة فقد قدر عدد وعود خطوط النقل بما يساوي 6462 وعدا منحت عبر 37 ولاية، وهذا منذ شهر جانفي 1997.

ورغم ذلك، فإن القليل منهم تمكنوا من ممارسة النشاطات التي التمسوا ممارستها، وهذا بسبب الصعوبات التي تعترض سبيلهم للحصول على القروض البنكية. كما يجب علينا التحلي بشيء من الموضوعية والتواضع والاعتراف بأن قطاع النقل لا ولن يستطيع بمفرده القضاء بصفة جذرية على ظاهرة البطالة المتفشية حاليا بين أوساط الشباب، وإنما سيساهم في الحد منها فقط، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يجب ألا ننسى أن المهمة الأولى والهدف الأساسي لقطاع النقل يكمنان بالدرجة الأولى في توفير النقل للأشخاص والبضائع في أحسن الظروف من حيث الأمن والكلفة والراحة، مع الملاحظة أن اهتمام هؤلاء الشباب الموجه أساسا إلى نمط واحد من النقل، ألا وهو نقل المسافرين بواسطة الحافلات، عقد الأوضاع شيئا ما، حيث ما تزال أنماط أخرى من النقل كمنقل

نرجو من كل هذه الإجراءات المتخذة من وزارة النقل والمصالح المعنية الخير الكثير والنتائج الإيجابية، ولعلها ستعيد الثقة إلى هؤلاء الشباب وتوفر لهم فرص العمل .

تلكم هي -باختصار- أهم الأفكار والتدابير التي أردت أن أعرضها عليكم، وإن وردت استفسارات إضافية فسنجيب عنها بالتفصيل .

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس: شكرا للسيد وزير النقل، وأحيل الكلمة مرة ثانية إلى السيد عبد القادر وهاب .

السيد عبد القادر وهاب: أستسمحكم، سيدي الرئيس، لكننا نسمع في كل مرة أن الوزارة تعمل على إيجاد حلول وتبذل قصارى جهدها وتحرص على تنسيق عملها إلى غير ذلك، غير أن ما أريد قوله يتلخص في كلمة بسيطة يفهمها العام والخاص. فنحن نقول إن هؤلاء الشباب متوقفون منذ سنة وديونهم تتراكم، فهم في حيرة من أمرهم بين أن يعيلوا أسرهم أم ينفقوا على حافلاتهم المتوقفة أم يسددوا فوائد البنوك.

أذهب إلى أبعد من ذلك وأطرح سؤالاً آخر، مادام السيد الوزير المحترم قد أكد أن الوزارة بصدد إيجاد حلول وتحاول تنسيق عملها، فبعض الأشخاص لم يستفيدوا دعم وكالة تشغيل الشباب لكنهم تحصلوا على خطوط النقل. فما السر في ذلك؟ أكان ذلك نتيجة جهود الوزارة وعملها المنسق أم عن طريق الوساطة ؟

المهم أننا نطلب منكم أن تلتفتوا إلى هذه الفئة فقط، والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا السيد عبد القادر وهاب، وأحيل الكلمة

طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو وكالة ترقية الاستثمار ودعمه. وعليه، بات من الضروري التكفل بهذه العوامل حتى يتسنى للجميع المساهمة في مواصلة تطوير النقل بفعالية أكبر ولا سيما بالعاصمة، مما يستوجب تظافر جهود السلطات البلدية والمحافظية والوزارية ضمن مخطط منسجم ومنسق.

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل.

لقد تجاوزت الوضعية التي يعرفها النقل بمحافظة الجزائر الكبرى بعض المقاييس الدولية في هذا المجال، وأثرت سلبا على الحياة داخل المدينة بسبب ما تحدثه الحظيرة الموجودة من تلوث وازدحام في حركة المرور، وما زاد الأمر تعقيدا هو كثرة عدد الناقلين وافتقارهم للمهنية، إضافة إلى غياب هياكل الصيانة وحظائر التوقف للمركبات، مما دفع بهؤلاء الناقلين إلى اللجوء إلى استعمال ساحات الأحياء السكنية والأرصفة، ناهيك عما يحدثه ذلك من إزعاج للسكان، إلا أنه وبغض النظر عن هذه العوامل، فإن وزارة النقل تعمل على إيجاد حلول وصيغ عملية لإدماج الشباب الذين اقتنوا حافلات، في الشبكة الوطنية لنقل المسافرين بالتنسيق مع مصالح محافظة الجزائر الكبرى.

وبالموازاة مع ذلك، فإن التدابير العملية التي تم وضعها بالتعاون مع مصالح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مكنت إلى حد الآن من تجاوز الصعوبات الملاحظة في مستوى بعض الولايات وفتح المجال بذلك واسعا أمام الشباب العاطل للاستثمار في مجال النقل البري للمسافرين.

وقد تم الاتفاق على مواصلة هذه الجهود التنسيقية قصد توجيه هؤلاء الشباب نحو الاستثمار فيما هو ممكن ومربح وتجنبيهم في نفس الوقت الوقوع، مرة أخرى، في الانسداد الذي عرفوه بمحافظات الجزائر الكبرى.

لا تحاك أية مؤامرة، وإن كانت لديك أدلة أو ملفات فقدمها، أرجوك دعنا من الكلام غير الموضوعي، فأنا أعلم أنك لا تملك أي دليل بل هي مجرد أقوال.

معذرة سيدي الرئيس، فلقد زعم أن التعامل يتم بوساطة، واتهم الوزارة بأنها تقوم بممارسات تمييزية، فإذا كان ... أرجو عدم مقاطعتي...

الرئيس: لقد جرت العادة بمجلسنا أن تكون جلسة الأسئلة الشفوية مناسبة للصراحة التي تقتضي أن يعبر النائب عن وجهة نظره وأن يقدم الوزير كل التوضيحات الخاصة بالموضوع. ومن ثم يجب ألا يظن أي طرف أنه مستهدف كشخص. فمن الواجب تقصي الحقيقة وإخبار المواطن بها، لأن ذلك حق مكرس قانونا للنائب.

فيرجى من السيد الوزير ألا ينزعج من هذا الموضوع ومن السيد النائب أن يتفهم الأمر، وبودنا أن نتفادى مستقبلا أمورا كهذه. وليعلم كل واحد أنه مسؤول عن كل كلامه سواء أمام المواطن أم الهيئة التي ينتمي إليها. فيرجى تجنب مثل هذه الانحرافات التي قد تؤثر سلبا على مستوى موضوع الأسئلة الشفوية والهدف المرجو منها. أحيل الكلمة الآن إلى السيد عمر قربي لي طرح السؤال الموالي... أرجوك السيد الوزير، فالنائب طرح سؤالا وأنت أجبت عنه، وأحلنا إليك الكلمة قصد التعقيب، لكن فهمنا من سكوتك أنك لا تود التعقيب. لا بأس، أحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: لقد طرح النائب انشغالا بات -حاليا- انشغال الجميع، فكان من واجبي -كوزير- توضيح الأمور حتى يعلم المواطنون...

مرة أخرى إلى السيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس.

أذكر بأنني ابن الجزائر أيضا وسليل مجتمعتها، وقد أقلقني كثيرا موضوع تجميد خطوط النقل. فمنذ ذلك الوقت وأنا أحاول البحث عن كيفية لحل مشكل هؤلاء الشباب.

لكن يجدر بنا لفت النظر إلى أن بعض الأسباب الموضوعية اضطررتنا إلى تجميد خطوط النقل لا سيما ازدحام حركة المرور، فلا نستطيع أن نضع ثلاثمائة حافلة في خط لا تتجاوز طاقة تحميله مائة حافلة، لأن ذلك سينعكس سلبا على حركة المرور ويزعج المواطنين، وبالتالي فإن تجميد الخطوط جاء للحد من مشاكل الازدحام التي تعانيها العاصمة.

وقد سبق لي أن قلت في جوابي - إن لم أكن مخطئا - أن الوعد بخط النقل ليس حقا، إذ لا يخول حتما لصاحبه الحق في الحصول على خط النقل، شأنه شأن الشهادة الجامعية التي لا تخول لصاحبها بالضرورة الحق في العمل، وإن منحت الوزارة وعودا بخطوط النقل فحتى يتسنى لهؤلاء الشباب اقتناء الحافلات، لكن ما داموا قد عزموا على ممارسة نشاط كهذا، فما عليهم إلا أن يتدبروا أمورهم.

...لا... معذرة، فما دمتم تريدون الصراحة فلنتكلم بصراحة... لقد تكلمت بصراحة فدعني أفعل نفس الشيء.

هؤلاء الشباب، كما اقترحنا إعادة فتح خطوط نقل جديدة.

أما الاقتراح الثاني، فهو أن تساهم الولايات المنتدبة لدى العاصمة - إن أمكن - في تشغيل هذه الحافلات المتوقفة في نقل العمال أو أي نمط آخر من النقل، وهي عملية شرع في تطبيقها ميدانيا.

أما الاقتراح الثالث فهو أن تساهم، الولايات المجاورة للعاصمة أيضا في امتصاص جزء من هذا الشباب العاطل، ورغم أن الأمر يحتاج إلى تحويل السجل التجاري ووثائق أخرى إلا أننا نحاول تسويته، ولم نبق مكتوفي الأيدي أو تخلينا عن هؤلاء الشباب، بل أصبح شغلنا الشاغل هو إيجاد الحلول التي ليست أمرا سهلا، فلهذا أكد مرة أخرى أننا لم ندخر جهدا في معالجة هذا المشكل ولم نتخل قط عن هؤلاء الشباب.

وسيقدم عن قريب، إن شاء الله، فريق العمل المشار إليه أنفا نتائج أعماله. وأظن أنها ستقدم لي في ظرف أسبوع، إن شاء الله، وسنشرع في تطبيق هذه التدابير التي ستخفف من وطأة هذا المشكل، وألتمس العذر من السيد النائب.

الرئيس: شكرا للسيد وزير النقل، أظن أن الغاية التي كان يسعى إلى بلوغها السيد عبد القادر وهاب قد تحققت، وكان من الأجدر أن يشكر السيد الوزير السيد النائب، لأنه أتاح له فرصة توضيح مشكل يعانيه قطاع النقل.

إذن، فالغاية المرجوة من السؤال قد تحققت، حيث أن هذه الشريحة من الشباب قد تم التكفل بمشاكلها، وستعكف الوزارة على معالجة الإشكال القائم بينها وبين محافظة الجزائر الكبرى، وسيجد قريبا - إن شاء الله - التسوية الملائمة.

لا بأس، فلا داعي للخوض في هذا الموضوع، فالسيد النائب مشكور على طرحه هذا الانشغال. وأؤكد له أن هذا الأمر يشغلني أيضا كشخص وليس كوزير، ويؤسفني أن يشتري الشاب حافلة ولا يجد خط نقل يشتغل فيه، ولقد وضحت في جوابي أن وزارة النقل ليست وزارة تشغيل وإنما لديها أهداف أخرى.

ثانيا، وبالنسبة إلى قضية خطوط النقل المجمدة، فإن هذه الأخيرة لم تجمدها وزارة النقل، بل جمدها مديرية النقل لمحافظة الجزائر الكبرى، والتي تخضع ماديا لوزارة النقل، غير أنها تخضع معنويا للوزير المحافظ، فوزارة النقل تتكفل بها ماليا لكن الأوامر تتلقاها من جهة أخرى... ألا تريدني أن أجيب...؟ أظنك لم تفهم ما قصدته، ياسيدي النائب... نعم أصبت، فبارك الله فيك، وللأسباب ذاتها سعيينا خلال المدة الأخيرة إلى عقد اجتماعات مع مديرية النقل لإيجاد الحلول الملائمة. وكنا قد صرحنا للصحافة مؤخرا بضرورة رفع التجميد عن هذه الخطوط، لكن المديرية لم تستجب لاقتراحاتنا وتوجيهاتنا، لأن الإشكال - كما سبق أن قلت - قائم بين وزارتين، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن وزارة النقل تكفلت بتسيير باقي خطوط النقل التابعة لولايات أخرى لما قامت مديرية النقل بتجميد خطوط النقل بمحافظة الجزائر الكبرى وأصبحت الوزارة مديرية للنقل.

فيما يخص الحلول التي توصلنا إليها فكا لهذه المعضلة، والتي لم أشر إليها فهي حلول موضوعية، حيث تم تشكيل فريق عمل يعكف حاليا على دراسة هذا الموضوع، وهذا بمشاركة محافظة الجزائر الكبرى ووزارة النقل ومكتب دراسات مختص (ELBITUR).

أما الاقتراح الذي قدمناه فمفاده أن بعض خطوط النقل بالعاصمة غير مكتظة ويمكن استغلالها لصالح بعض

كلم، وهي تابعة لولاية المسيلة، تحدها من الجهة الشمالية ولاية البويرة، وتتقاسم الحدود شرقا مع بلدية "الحجرة الزرقاء" التابعة لولاية البويرة، وغربا مع ولاية المدينة.

لقد هيأت بلدية "سيدي عيسى" تجزئات ترابية عديدة جراء الطلبات الكثيرة للمواطنين، منها تجزئة 304 قطع أرضية، وزعت على المواطنين بعد تسديد المبالغ المالية، لكن اتضح -يا للأسف- أن جزءا كبيرا منها يوجد ببلدية "الحجرة الزرقاء" التابعة لولاية البويرة.

تسوية للمشكل طلبت بلدية "سيدي عيسى" إجراء مداولة سنة 1990 من أجل تغيير الحدود طبقا للمادة 6 من القانون المتعلق بالبلدية الساري المفعول، وعملا بالتشريعات الجديدة المتعلقة بتنظيم الإدارة المحلية للبلدية والولاية.

أما نص السؤال سيدي الوزير فهو: متى ستقومون بتسوية مشكل 304 قطع أرضية بفضله الصلاحيات المخولة إياكم، وإشعار كل من والي المسيلة والبويرة بذلك.

شكرا لكم سيدي المحترم على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد قربي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة:

شكرا للسيد النائب.

صباح الخير عليكم جميعا.

بعد باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أحيل الكلمة إلى السيد عمر قربي لطرح السؤال الموالي.

السيد عمر قربي: بسم الله الرحمن الرحيم.

والحمد لله والصلاة والسلام على المصطفى خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم.

سيدي الرئيس،

سادتي الوزراء،

سيداتي، سادتي الصحافيين،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

أستسمحكم في البداية لتقديم تهاني الحارة بمناسبة تخرج أول دفعة للشرطة المكلفة بمراقبة المحيط العمراني، وأنه بالدور الذي ستؤديه بالسهر على حماية النسيج السكاني من التدهور والفوضى، والمحافظة على انسجامه، وما كنت لأطرح سؤالاً كهذا اليوم، والذي يندرج في هذا السياق، لو تم التفكير سابقا في إنشاء هذه الهيئة.

وسؤالي السيد الوزير هو كالاتي:

الأسباب القانونية:

- بناء على أحكام المادة 100 من الدستور التي تنص على واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفي ثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته،

- وبناء على المادة 134 من الدستور المتضمنة تكريس آلية السؤال الشفوي لعضو الحكومة،

- وطبقا للمواد 98، 99، 100، 101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

الأسباب الموضوعية:

تبعد بلدية "سيدي عيسى" عن العاصمة بمسافة 145

يذكر، ماعدا سنة 1994 حيث قامت مصالح مسح الأراضي بدراسة طبوغرافية ثانية بينت أن هناك 108 قطع أرض تابعة لبلدية "الحجرة الزرقاء". وبناء على ما سبق ذكره، يمكن اعتبار الوضعية الحالية لتجزئة هذه الأرض كالاتي:

بالنسبة إلى المساحة الإجمالية فتبلغ 16 هكتارا و 54 آرا، يوجد منها 11 هكتارا و 47 آرا، فوق تراب بلدية سيدي عيسى و 5 هكتارات و 07 آرات فوق بلدية "الحجرة الزرقاء"، وقد قسمت إلى 108 قطع أرض.

أما فيما يتعلق بطلب بلدية "سيدي عيسى" الخاص بتعديل رسم الحدود بين البلديتين بموجب مداولة جرت بتاريخ 19/10/1991، فهي تخص بوضوح التجزئة الترابية التي تحتوي على 390 قطعة أرض الواقعة ببلدية "الحجرة الزرقاء"، وذلك يخضع لأحكام القانون رقم 90-08 المؤرخ في 17/4/1990 والمتعلق بالبلدية خاصة المادة 6 منه التي تنص على ما يلي:

"يتم تعديل الحدود الإقليمية للبلديات الرامية إلى فصل جزء من بلدية وضمها إلى بلدية أخرى بموجب مرسوم يتخذ بناء على قرار وزير الداخلية بعد استطلاع رأي الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي المعني".

بناء على ما سبق أؤكد للنائب المحترم أن الانشغالات المطروحة في سؤاله ليس من طبيعتها الإخلال بالحقوق المكتسبة للمستفيدين أو المساس بها، والذين يمكنهم أن يقوموا بإنجاز مساكنهم بصفة عادية.

أشكركم على إصغائكم والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد عمر قربي.

بودي قبل كل شيء أن أشكر النائب على سؤاله، رغم أن جزءا منه لا يتعلق بالجواب. أما بالنسبة إلى الشرطة المكلفة بحماية العمران والمحيط فهي جديدة حقا، وقد انطلقنا في إعادة تشكيلها على مستوى الجزائر العاصمة، لأنها كانت تشتغل منذ سنوات عديدة. ولعلكم لاحظتم جميعا تدهور المحيط على مستوى العاصمة ومدن أخرى كوهان وقسنطينة وعنابة مما جعلنا نلجأ مرة أخرى إلى الشرطة، فدعمنا محافظة الجزائر بـ 160 شرطيا عاديا، لكننا انطلقنا في تكوينهم منذ 10 أيام، وقد شرعت فرقتان في العمل ميدانيا، وسوف نواصل هذا العمل في مدن وهران وعنابة وقسنطينة. أما مهام هذه الشرطة فهي في الحقيقة صيانة العمران بصفة عامة والمحافظة عليه وعلى المحيط من التشويه سواء برمي الأوساخ أو غير ذلك، ومن ثم بات ضروريا إعادة الأمور إلى مجراها لاسيما في الآونة الأخيرة حيث ازداد العمران تدهورا، وأصبح من الضروري الاهتمام به.

بالنسبة إلى السؤال الذي طرحه السيد النائب "عمر قربي"، وهو مشكور، فهو يتعلق بتسوية مشكل 304 قطع أرض الواقعة في كل من ولايتي المسيلة والبويرة، حيث يطرح السؤال إشكالية الحدود الإقليمية بين بلديتين واقعتين في ولايتين مختلفتين، وتخص كلا من بلديتي "الحجرة الزرقاء" بولاية البويرة و "سيدي عيسى" بولاية المسيلة.

تعود وقائع هذا النزاع إلى سنة 1982، حيث تم وضع المعالم التي تحدد محيط بلدية "سيدي عيسى" آنذاك بقرار صادر عن وزير السكن، وعند إنشاء ولاية البويرة أصبح جزء من هذه المساحة تابعا لبلدية "الحجرة الزرقاء". وفي غياب حدود أو معالم طبيعية يستدل بها في تعيين حدود البلديتين تقرر إجراء دراسة طبوغرافية، قامت بها مصالح مسح الأراضي في كل من البلديتين، وعندما قامت بلدية "سيدي عيسى" باختيار الموقع الذي سيجزأ إلى قطع صالحة للبناء لم يسجل أي مشكل

السيد عمر قربي: شكرًا السيد الرئيس.

أشكر السيد معالي الوزير على الشروح والتوضيحات التي قدمها. ومن أجل تنوير الرأي العام ورجال الإعلام على وجه الخصوص أقول: إن المشكل - كما تفضل به السيد الوزير - قائم منذ سنة 1989، وإن المواطنين يعانون منذ ذلك الوقت تعسف الإدارة المريضة، هذه الإدارة التي انتهكت حرمة الدولة وأسأت إليها بسوء تصرفاتها وعدم إمامها بالقوانين، فنحن نملك أحسن النصوص، لكن التطبيق الميداني والفعلي غائب، فلم لا يطبق - مثلما تفضل به السيد الوزير - القانون رقم 08-90 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 1990/04/17 المتعلق بالبلدية، وبالتحديد المادة 6 منه التي تنص على أن تعديل الحدود الإقليمية للبلديات الرامية إلى فصل جزء من بلدية ما وضمه إلى بلدية أخرى، يتم بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير من وزير الداخلية، وتطبق المادة 6 من القانون 90-09 المتعلق بالولاية، ويحل بذلك المشكل القائم؟ وهذا يعني أن رئيسي البلديتين مطالبان بإجراء مداولة وإبلاغ المجلس الشعبي الولائي لكل من ولايتي المسيلة والبويرة اللذين يجريان بدورهما مداولة، ويشعران معالي السيد الوزير الذي يصدر مرسوما يحل المشكل. إن القوانين موجودة وواضحة كل الوضوح، إلا أن أحكام المرسوم 91-176 المؤرخ في 91/5/28 لم تحترم عند إجراء التجزئة الأرضية. وكما قلتم، فقد سجل غياب المعالم الثابتة وعملية مسح الأراضي، وكذلك غياب المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، وكذا غياب عنصر الماء.

قلت: لم تحترم أحكام المرسوم 91-176 أثناء إجراء التجزئة الترابية، وقد قام المجلس الشعبي البلدي سنة 1990 بمداولة لتعديل الحدود الإقليمية، إلا أن رئيس بلدية "الحجرة الزرقاء" لم يتخذ أي إجراء في هذا الشأن بسبب عدم الحصول على رأي الوصاية تطبيقاً لأحكام المادة المذكورة آنفاً، ولعلمكم أيضاً السيد الوزير، فإن رئيس بلدية "الحجرة الزرقاء" مستعد - حسب ما صرح لي

به أمس القريب- للتنازل عن جزء من تراب بلدية "الحجرة الزرقاء" وضمه إلى بلدية "سيدي عيسى"، وبذلك أرى أن مشكل 108 قطع أرض محسوم فيه.

الرئيس: شكرًا للسيد عمر قربي، وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة:

السيد الرئيس، لا أملك ما أضيفه لكن، وللتأكيد فقط، أقول: إنه لا يوجد أي مشكل بخصوص المواطنين المستفيدين، فالمشكل قائم بين البلديتين، لكن لأبأس من إعادة إرسال موظفين إلى عين المكان تلبية لطلب الأخ النائب، ومن أجل التعمق أكثر في القضية، لكن أؤكد أن المشكل قائم بين البلديتين فقط.

الرئيس: شكرًا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الوردي خلفاوي لي طرح سؤاله المتعلق أيضا بقطاع الداخلية.

السيد محمد الوردي خلفاوي: شكرًا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

السادة النواب،

الإخوة والأخوات الصحافيين،

السلام عليكم ورحمة الله.

- بناء على المادة 134 من الدستور،

- بناء على المادتين 95 و 96 من النظام الداخلي

للمجلس الشعبي الوطني،

- بناء على المادة 19 من القانون العضوي المحدد لتنظيم

المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وكذا العلاقة

الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

- نظرا إلى توقف نشاط المجلس الشعبي الولائي لولاية

سوق أهراس بسبب الخلاف بين الرئيس والأعضاء.

الإجراءات التي تستلزم العمل في تعايش إيجابي يخدم المصلحة العامة ومصالح المواطنين، فقدم إثر هذا الحدث 34 عضوا لائحتين لسحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي الولائي، الأولى بتاريخ 15 يناير 1999 ووقعها 27 عضوا، أما الثانية فبتاريخ 30 مارس 1999 ووقعها 07 أعضاء آخرين، وبذلك اكتمل النصاب المتمثل في الأغلبية الساحقة من الأعضاء والخاص بسحب الثقة، وهذا وفقا لأحكام المادة (30) من القانون الداخلي للمجلس الشعبي الولائي، إلا أن حالة سحب الثقة هذه لم ينص عليها صراحة القانون رقم 90-09 المؤرخ في 17 أفريل 1990 والمتعلق بالولاية، فقامت الإدارة قصد تجاوز حالة الانسداد التي وصل إليها المجلس، بمحاولات صلح عديدة بين الأعضاء والأطراف المتنازعة، وهذا بحضور ممثلي الأحزاب المشكلة للمجلس، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، فاضطر رئيس المجلس الشعبي الولائي أمام هذا الوضع إلى تقديم استقالته بتاريخ 08/05/1999، لكن دون احترام الإجراءات المنصوص عليها في القانون 90-09 الآنف ذكره ولاسيما المادة 35 منه التي تنص صراحة على أن الاستقالة يقدمها الرئيس أمام المجلس، الأمر الذي يجعل هذه الاستقالة باطلة وعديمة الأثر، فقام الرئيس بعد ذلك بسحب استقالته معلنا بقاءه في منصبه.

أخيرا وسعيًا من الجميع إلى تجاوز هذا الوضع، وبعد اتصالات أجريت بين الأعضاء ومبادرات أخرى عديدة، توجت هذه الجهود في تاريخ 18/08/1999 بالمصادقة على تعديل النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي، والذي يقضي على وجه الخصوص بإنشاء عدة لجان دائمة جديدة، وقد نتج عن تقارب وجهات النظر هذه تحسن في العلاقات بين الأعضاء ورئيس المجلس من جهة، واستئناف الأشغال التي كللت بالمصادقة على الميزانية الإضافية لسنة 1999 من جهة أخرى. كما استأنفت

- نظرا إلى نفاذ كل الجهود المبذولة لتجاوز الأزمة القائمة منذ أكثر من ستة أشهر،
- نظرا إلى عرقلة وتيرة التنمية بالولاية والتي تزيد من معاناة المواطنين،
- نظرا إلى الاستياء العام لدى سكان الولاية،

أتوجه إلى معاليكم -بصفتي أحد ممثلي الولاية بالمجلس الشعبي الوطني- بالسؤال الشفاهي الآتي نصه:
ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لحل هذه المشكلة؟
شكرا سيدي الوزير.

الرئيس: شكرا للسيد الوردي خلفاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة:

أجدد شكري، وبعد،

باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

لقد طرح النائب السيد محمد الوردي خلفاوي سؤالا شفويا يتعلق بسير المجلس الشعبي الولائي لولاية سوق أهراس، والصعوبات التي تولدت عن هذه الوضعية وعلى وجه الخصوص عرقلة وتيرة التنمية في مستوى هذه الولاية.

يعود السبب الذي ولد الأزمة التي يعانيها المجلس الشعبي الولائي لولاية سوق أهراس، إلى الملاحظة التي اقترح بعض الأعضاء إدراجها في جدول الأعمال خلال الدورة العادية التي عقدت في شهر يناير 1999، والتي تتعلق بتعديل النظام الداخلي للمجلس. غير أن رئيس المجلس رفض التعديل المقترح بحجة عدم احترام

جوهر المشكل حينما أشار إلى إعادة النظر في القوانين، والتي أعتقد أن تكون نتائجها - إن شاء الله - حلا دائما لجميع المجالس المنتخبة. شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكرا للسيد محمد الوردى، وأظن أن السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة ليلقي سؤاله من مكانه.

السيد محمد شهرة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأسعد الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة معالي الوزراء،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأسباب القانونية:

- بناء على المادة 100 من الدستور، والتي تنص على واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفي ثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته،

- وبناء على المادة 134 من الدستور المتضمنة تكريس آلية السؤال الشفوي لعضو الحكومة،

- و تطبيقا للمواد 98-99-100-101 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

الأسباب الواقعية:

إن المتجول عبر كبريات المدن الجزائرية، وخاصة الجزائر العاصمة وغيرها من المدن الأخرى، يشاهد مناظر اجتماعية مؤلمة، حيث كثر المتشردون والمتسولون والمعتوهون من ذوي الأمراض العقلية، والذين يجولون الشوارع وينامون على الأرصفة والطرقات مشكلين خطرا

مختلف لجان المجلس أشغالها مع مديري المجلس الولائي بصفة عادية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا نتابع يوميا تطور سير هذه المجالس، ونعتقد صراحة أن هذا النوع من الاختلالات سيجد حلا له عند بداية إصلاح قانوني البلدية والولاية اللذين شرع في تفكير شامل بشأنهما، وهذا من أجل القضاء على كل الجوانب التي أصبحت اليوم محل جدل وخلاف، ومن أجل وضع مقاييس وظيفية موحدة ودقيقة يعتمد عليها في تشكيل الأجهزة وتحديد المهام بهذا المجلس، وللعلم إننا نعيش هذا الأسبوع نفس المشكل في مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية قسنطينة، الأمر الذي يجعلني أتمنى فعلا أن يشرع في دراسة مشروع القانون الولائي مع بداية السنة المقبلة، إن شاء الله، حتى نقضي نهائيا على هذه المشاكل، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد محمد الوردى خلفاوي.

السيد محمد الوردى خلفاوي: شكرا السيد الرئيس.

شكرا معالي الوزير على الرد.

في الحقيقة، إننا نعتقد أن الحل الذي تضمنه رد السيد الوزير هو حل سطحي - حسب نظرنا للموضوع واطلاعنا عليه - بدليل أن لرئيس المجلس الشعبي الولائي ستة نواب حاليا، بينما المفروض ألا يتجاوز عددهم نائبا واحدا، فبهذا العدد من النواب يكاد عدد أعضاء هذا المجلس يناهز عدد نواب مجلسنا هذا. وإن استمر هذا الحال فقد يفوق عدد نوابه نواب المجلس الشعبي الوطني، لأنه بستة نواب في المجلس الشعبي الولائي إضافة إلى الرئيس يصبح المجموع 07 نواب يضاف إلى عدد 39 عضوا وست (6) لجان أيضا.

لكن ما أقتعني في ختام الرد هو أن السيد الوزير قد لمس

واللامبالاة تراجعت الأخلاق أمام كثرة المومسات، وازداد عدد الأمهات العازبات نتيجة التشرد والتسكع في المدن والشوارع والطرق، مما سينتج عنه تفشي الفساد والانحلال والمنكر والمحرمات، رغم سطوة قانون العقوبات الجزائي الذي يعاقب المدمنين على هذه الجرائم بكل صرامة، فلا تسامح مع الهفوات، ولا غفران للزلات، مدعما في ذلك بالأحكام الشرعية من الكتاب والسنة وما تقره القوانين السماوية ومختلف الديانات، من أجل الوقاية وبناء سد منيع في وجه انتشار وباء طاعون القرن ومختلف الأمراض والموبقات.

سيدي الرئيس،

السادة أصحاب المعالي،

أيها الحضور الكرام.

كان من الضروري أن ندق ناقوس الخطر، لأن الوضع خطير والعبء ثقیل والمسؤولية مشتركة. إنها لأمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها وأدى ما عليه في حقها. فأخلاق الأمة في خطر إذا لم نسارع في إنقاذ الموقف بكل حزم وعزم، فقد باتت هذه الظواهر المؤسفة تدعو إلى التقزز والاشمئزاز، لأنها تدك الفضائل، وتكرس الرذائل وهذا عمل مشين غير مقبول على الإطلاق.

فالمراكز والملاجيء المخصصة لإيواء المشردين والعجزة والمنحرفين تعاني عجزا فظيعا ومزمنيا في الوسائل وطاقة الاستيعاب والتأطير ونوعية الخدمات التي تقدمها، ولا بد من إعادة النظر في تجهيزها وتأطيرها ومناهج تسييرها.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء،

أيها السيدات، أيها السادة،

حقيقيا على المارة خاصة في المدن الكبرى، مثلما هو الحال هنا في العاصمة وعلى مقربة من مجلسنا الموقر وبالضبط قرب فندق السفير، حيث ينام جمع غفير من المتشردين والمتسولين في الممرات أو معترضين سبيل المواطنين طلبا للصدقة والمعونة، وفي بعض الأحيان أصبحت حتى الكلاب الضالة التي ترافقهم تهدد هي أيضا أمن المواطن وراحته. فإذا كنا نحن كجزائريين قد اعتدنا التأقلم مع هذه المشاهد المؤسفة لأنها أصبحت عادية لا مفر منها في نظر البعض، فما الذي يقوله عنا الزائر الأجنبي المتجول عبر مدننا وقرانا؟

إن ظاهرة التشرد والتسول، وتجول العديد من المرضى عبر شوارعنا قد استفحلت وازداد خطرها في الأشهر الأخيرة، وهي تنمو وتتكاثر بشكل مقلق وملفت للانتباه، فلا بد من تظافر جهود مختلف الجهات والمؤسسات المعنية في المستويين الرسمي والشعبي لمعالجة أسباب هذه الظاهرة وتطويرها بأسرع ما يمكن وبالجزم الذي يقتضيه الموقف، فهو يتسم بالخطورة ويهدد الأمن العام وأرجو ألا أكون مبالغا فيما أقول.

فكيف نفسر سكوت السلطات العمومية عن هذه الظاهرة التي باتت فعلا مقلقة وتدمي قلوب المواطنين؟.

فهؤلاء البؤساء والمتشردون من الجنسين ومن مختلف الأعمار، أمهات في أحضانهن أطفال رضع وفتيان وفتيات وشباب وشابات ومراهقون ومراهقات من مختلف الشرائح، يفتشون الأرض ويلتحفون السماء، تراهم نياما على الأرصفة وفي الشوارع والطرق والأماكن العمومية والإدارات، أغلبهم من ذوي العاهات الذين تعرضوا للطرده ورفضتهم المستشفيات، وكذا مراكز الإيواء والمصحات، على مرأى ومسمع من السلطات، التي لم تكلف نفسها عناء التكفل والاهتمام بهؤلاء المحرومين البؤساء، الذين فقدوا عزتهم وكرامتهم وأصبح مصدر رزقهم ما تجود به الفضلة والصدقات. وجراء هذا السكوت والإهمال

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر النائب السيد محمد شهرة على الاهتمام الذي عودنا إيلاءه للشؤون الاجتماعية والقطاع الذي يتكفل بها، وأشكره على سؤاله لأنه سيسمح لنا بإعادة النظر مرة أخرى في هذه القضايا، رغم أنها تندرج في إطار المهمة الدائمة لهذا القطاع، وأذكر في بداية إجابتي أن الجزائر عرفت خلال العشرية الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية أدت إلى تدهور الظروف المعيشية لشريحة كبيرة من مجتمعنا، وتسببت في إضعافها اقتصاديا. كما نشهد اليوم كذلك تفكك الأسرة التقليدية في المستوى الاجتماعي، حيث حلت محلها الأسرة الصغيرة التي يقصى فيها أحيانا أفراد الأسرة الذين يعانون إعاقة منذ ولادتهم أو بعدها أو الأشخاص المسنون.

أما فيما يخص التضامن في مستوى الخلية الأسرية، فقد ضعف أكثر فأكثر نتيجة الصعوبات الاقتصادية المعيشية. فرغم تكفل مؤسسات الدولة، خاصة المؤسسات التابعة لقطاع الشؤون الاجتماعية، والإعانات المالية التي توفرها ميزانية هذا القطاع، فإن ضعف برامج الإعانة على المستوى المحلي وضعف مساعدات الحركة الجموعية الذي يعتبر دوره هاما في تطوير سياسة تقاربية، أديا بهؤلاء الأشخاص الضعفاء إلى التوجه بشكل إرادي واختياري نحو المدن الكبرى بحثا عن التخفي والعيش عن طريق التسول أو الأعمال الصغيرة، تاركين خجلا الأماكن التي تعرفهم فيها عائلاتهم.

كما ساهمت، بالتأكيد، المشاكل الأمنية التي عرفناها في السنوات الماضية في تدفق هؤلاء الأشخاص نحو المدن الكبرى تاركين وراءهم مناطق ريفية منعزلة.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد انعكست آثار البطالة وغلاء المعيشة، وكذا تقليد نموذج الحياة العصرية، سلبا على توازن أسر عديدة وزعزعت، فانتقلت أوضاعهم المعيشية من اكتفاء إلى فقر واضح.

يكفي ما سردناه من وقائع اشأرت إليها القلوب، وشدت إليها الأنظار، ويبقى سؤالي موجه الآن إلى السيد صاحب المعالي، ومضمونه على النحو التالي:

- * ما هي الوسائل والإمكانات التي باستطاعتكم، سيدي معالي الوزير، تسخيرها لوضع حد لظاهرة التشرد؟.
- * وكيف يرد الاعتبار إلى هؤلاء وتضان كرامتهم؟
- * وهل يمكن إرغام المؤسسات الاستشفائية على التكفل الفعلي بذوي العاهات، وخاصة منهم المرضى عقليا لحفظ كرامتهم التي أصبحت تهدر يوميا؟
- * وكيف سيكون مصيرهم إن رفضت هذه المؤسسات والمراكز المختصة إيواهم؟
- * ولماذا غابت الرقابة في الفنادق للتحقق من شرعية النزلاء المشبوهين، آناء الليل وأطراف النهار وأعني بذلك حالات الاختلاط من الجنسين؟
- * وأين هي أعين الشرطة وعناصر الأمن التي لا تنام، والتي كانت دوما بالمرصاد لكل العابثين بالأخلاق والآداب العامة؟.

شكرا سيدي معالي الوزير، شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس: شكرا للسيد محمد شهرة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني.

السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني:

شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بأن استقبالهم والتكفل بهم يتم في دور ومراكز مخصصة لهذا الغرض، والتي يصل عددها إلى 19 مركزا على مستوى التراب الوطني، يوجد اثنين منها بمحافظة الجزائر الكبرى وبالتحديد باب الزوار ودالي إبراهيم، وتقدر طاقة استقبالها الكلية حوالي 2230 سريرا إضافة إلى دار الرحمة الموجودة بالعاصمة.

أما فيما يخص الأمراض العقلية، فإنها من أهم المشاكل الحادة التي نواجهها حاليا، ولقد أدى تفاقم هذا المرض وكذا الإمكانيات المحدودة للتكفل به إلى إعادة إخراج المرضى الأسوياء عقليا، ونلاحظ مع الأسف أن نوعية الاستقبال العائلي ناقصة شيئا ما إن لم نقل منعدمة، فتلبية لاحتياجات هذه الوضعية المؤقتة، وبالنظر إلى خبرة مصلحة الإعانة الاجتماعية المستعجلة للجزائر العاصمة، ستتمثل سياسة التكفل بهذه الفئة من السكان في:

- 1- التفكير بالتنسيق مع الجماعات المحلية في إنشاء مصالح للإعانة الاجتماعية المستعجلة في مستوى المدن الكبرى في المرحلة الأولى،
- 2- تعيين مؤسسات متخصصة في المستوى الجهوي لإيواء المتشردين.

كما يجب توسيع هذه الإستراتيجية على الأمد المتوسط لتشمل جميع الولايات، مع إشراك الجماعات المحلية والمنتخبين المحليين والحركة الجمعوية.

إن نجاح هذا البرنامج رهين المشاركة الضرورية والتكاملية لبعض القطاعات. وبالفعل فسيتم، إضافة إلى قطاعنا الوزاري، طلب مساعدة قطاعات وزارية كالصحة والداخلية والعدل والتضامن الوطني.

كما نذكر أنه تم في ميدان الدعم المحلي للإدارة الاجتماعية إنشاء مديرية النشاط الاجتماعي سنة 1997 في مستوى الولايات، وهو ما يمثل دعما أكيدا للجهود

كما ظهر مؤخرا مشكل اجتماعي آخر حاد ومتعدد المصادر وذو انعكاسات هامة على مستوى الحياة الحضرية - وهذا رغم الإعانات الاجتماعية التي تقدمها مصالح الدولة، ونذكر على سبيل المثال، ميزانية الشبكة الاجتماعية التي تقدر سنويا بـ 14 مليار دينار جزائري والتي تغطي أكثر من 560 ألف رب عائلة معوز، بالإضافة إلى 1,5 مليار يدفع سنويا منحة لمساعدة الأشخاص المعوزين والمسنين والمعوقين خاصة- ألا وهو بروز ظاهرة أشخاص دون سكن مستقر، ولمعالجة هذه الظاهرة تم الشروع في عملية نموذجية من مديرية النشاط الاجتماعي لمحافظة الجزائر الكبرى بالتعاون الفعال مع المنتخبين المحليين، تمثلت في إنشاء مصالح للإعانة الاجتماعية المستعجلة بدالي إبراهيم، مما سمح بمعالجة المشاكل المطروحة وكذا حاجات الفئة السكانية المعنية ووسائل التكفل التي يجب تطويرها بشكل أكثر موضوعية.

- وإذا كان يطلق عموما على هذه الفئة اسم "دون سكن مستقر"، فإن هذه الأخيرة تتكون أساسا من:
- أصحاب الأمراض العقلية التائهيين في الطرق العمومية،
 - المدمنين على الخمر،
 - المدمنين على المخدرات،
 - ضحايا الأوضاع الاجتماعية كالنساء اللواتي طردن بمفردهن أو برفقة أولادهن من المنزل العائلي.

و يجب التذكير أساسا، فيما يخص هذه النقطة، أن معالجة المشاكل الاجتماعية تتطلب وضع إطار قانوني يهدف إلى تفادي تفكك الخلية الأسرية والحفاظ عليها. ومن ثم يجب سن إجراءات للحماية الاجتماعية، غايتها التخفيف من الوضعية الاجتماعية الحرجة للنساء المطلقات، كالحق في السكن وتخصيص منحة غذائية مناسبة .

وفيما يخص الأشخاص المسنين والمعوقين فإنني أذكر

والشوارع، فأين هي كرامة الإنسان؟ وأين هو الحياء؟ حيث يرى الشرطي مريضاً في الشارع ولا يحرك ساكناً. ليس لدي تعليق أكثر من هذا.

بالمناسبة، سيدي الوزير، إن المستشفيات وخاصة مستشفى فرانس فانون للأمراض العقلية بولاية البليدة، ترفض استقبال المرضى عقلياً، حيث يعاني شاب في بلدية شطية بولاية البليدة مرضاً عقلياً وهو وحيد مع أمه الطاعنة في السن، فكل مرة تأتي وتطلب تحويل ابنها إلى المستشفى، يرفض هذا الأخير. لذا ترك الشاب هائماً في الشوارع إلى أن سقط في حفرة شبيهة بالبئر فأصيب بإعاقة حركية بالإضافة إلى مرضه العقلي، فلماذا هذا الإهمال؟

بالمناسبة أيضاً، سيدي الوزير، يستفسر سكان بلدية شطية بولاية الشلف سيادتكم عن مركز المعوقين بالبلدية، فمتى سيرى النور بعد أن امتدت إليه يد الإجرام؟

الرئيس: شكراً للسيد محمد شهرة وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد الوزير.

السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين

المهني: شكراً سيدي الرئيس وشكراً للسيد محمد شهرة. فيما يخص الأشخاص الذين يعانون أمراضاً عقلية، فلقد درسنا حقيقة منذ أشهر هذه القضية بعد زيارتنا الميدانية والمظاهر التي شاهدناها في الشوارع، فالمشكلة تكمن في أن المستشفيات المتخصصة في التكفل بالأشخاص الذين يعانون مرضاً عقلياً، لا تملك الإمكانيات لتحتفظ بهم لمدة سنوات طويلة، خاصة إذا وصلت حالتهم المرضية إلى مستوى معين، فلماذا يطلب نقلهم إلى منازلهم أو عائلاتهم.

وقد سجلنا أيضاً نقصاً في المساعدة العائلية، ولهذا نحن

المتواصلة التي تبذلها السلطات العمومية في هذا الميدان.

فيما يخص الشطر الأخير من السؤال، الذي تقدمت به السيد النائب المحترم، والمتعلق بتطبيق الإجراءات القانونية في مجال مكافحة الانحرافات الاجتماعية، فإنني أذكر بأن المصالح المعنية، التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، تبذل الجهود الضرورية لذلك، كما أنها قامت بتسجيل جميع ملاحظاتكم في هذا الشأن.

شكراً سيدي الرئيس، شكراً أيتها السيدات وأيتها السادة على حسن انتباهكم والسلام عليكم.

الرئيس: شكراً للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة للتعقيب.

السيد محمد شهرة: شكراً سيدي الرئيس.

بادئ ذي بدء، أشكر السيد معالي الوزير شكراً جزيلاً على إجابته الواضحة والملمة بالموضوع، وأشكر السيد الوزير أيضاً على قدومه إلى مجلسنا الموقر وتشريفه إيانا بالإجابة على سؤال المواطنين.

لقد كان بإمكانني الذهاب إلى مكتب السيد الوزير لأنقل إليه هذه الانشغالات أو أوجه إلى سيادته سؤالاً كتابياً لكنني أردت أن يكون ذلك على المباشر لتستمع السلطات المحلية بالخصوص إلى هذا الانشغال وهذا من باب التحسيس والتنبيه. أنا لا أطالب في هذا الموضوع بأكثر من تطبيق القانون، فهؤلاء متشردون ومرضى يجب على الدولة التكفل بهم. فلقد رأيت مراراً في مدن مختلفة أناساً عراة كما ولدتهم أمهاتهم يمشون في الطرقات

كلفني زميلي النائب السيد قصابجي محمد كمال لتمثيله في هذه الجلسة، وهو يعتذر عن غيابه المبرر بضرورة صحة قصوى.

إذن، هذا السؤال -سيدي الرئيس- موجه إلى السيد وزير النقل، ولا بد أن أذكر أنه مؤرخ في 5 جوان 1999 وتناول كل معاناة جاليتنا في الهجرة والتي تريد قضاء العطلة الصيفية في الجزائر.

فنظرا إلى كل التطورات التي حصلت منذ ذلك الوقت أي منذ 6 أشهر، لا يمكننا أن نطرح نفس مضمون السؤال وبقراءة شفوية مباشرة.

أكتفي فقط، بتوجيه شكري لبرمجة هذا السؤال، ثم أتمنى أن يساعد هذا الأخير السيد وزير النقل وكل الطاقات في وزارة النقل لتحضير أفضل للموسم الصيفي لسنة 2000، بالنظر إلى كل التطورات التي حصلت في ميدان النقل في بلادنا، ولا أنسى أيضا أن أذكر، نيابة عن زميلي لأنه أشار إلى ذلك في برقيته، بالاستعداد الذي لمسه في عمال الخطوط الجوية الجزائرية وعمال النقل البحري، رغم أنهم يشكون نقصا في عدد المقاعد، ويبدو أن عجزا سجل السنة الماضية يقدر بـ 200000 تذكرة. نتمنى أن يأخذ السيد وزير النقل كل هذه المعاناة بعين الاعتبار، لأنها تتكرر منذ سنوات وفي كل موسم صيفي. شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز بن مهدي لتكليفه للسؤال الذي وجهه السيد محمد كمال قصابجي. فنحن لاحظنا مثله أن هذا السؤال قد تجاوزته الأحداث وأن الظروف التي حضره فيها مغايرة للظروف الحالية، لكنه ألح على أن يطرح السؤال، فطلبنا من السيد عبد العزيز بن مهدي بناء على الوكالة التي منحه إياها السيد محمد كمال قصابجي، أن يتلو السؤال. شكرا على التفهم

بصدد دراسة حل لهذه القضية مفاده إنشاء مراكز ذات طابع خاص تكون همزة وصل بين المراكز التي يوضع فيها الأشخاص ذوو العقول السليمة ويعانون مشكلة الإيواء ومستشفيات الأمراض العقلية، فهذا النوع من المراكز لا يتضمنه حاليا التنظيم القانوني للحماية الاجتماعية، خاصة وأن تهما وجهت إلينا حتى من بعض السلطات، عندما وضعنا أشخاصا يتمتعون بصحة عقلية سليمة ويعانون مشكلة الإيواء، في مراكز يوجد بها أشخاص مصابون بأمراض عقلية، لهذا فالحل الوحيد هو إنشاء المراكز السالفة الذكر، فالهياكل والمنشآت متوفرة والحمد لله، يبقى فقط بعض التحضير، خاصة للنصوص القانونية التي تسمح لنا بإنشائها، لننتقل بعد ذلك في العملية.

فيما يخص مركز شتية للمعوقين، فلقد قمنا سنة 1997 بإحصاء كامل لكل المراكز التابعة للشؤون الاجتماعية والتي يقدر عددها بـ 180 مركزا عبر التراب الوطني، وأحصينا ما تتطلبه من ترميم وتجديد للإمكانات المادية ووسائل العمل، وكذا مدارس الصم البكم ومدارس المكفوفين ومراكز إيواء المسنين، وانطلقنا في برنامج ترميم بعض هذه المراكز وسنباشر خلال هذه السنة ترميم بعض المراكز الأخرى. ليست لدي الآن معلومات دقيقة تسمح لي بإجابته عن سير مركز شتية، لكن سأسجل هذا الانشغال وسأعطيكم معلومات دقيقة عنه هاتفيا، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ومنتقل الآن إلى السؤال الموالي الذي تقدم به السيد محمد كمال قصابجي، والذي يقرأه نيابة عنه السيد عبد العزيز بن مهدي.

السيد عبد العزيز بن مهدي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،
ساداتي أعضاء الحكومة،
سيداتي سادتي.

الفترة فتنخفض التنقلات، لتتزايد بعد ذلك في نهاية شهر أوت وبداية شهر سبتمبر بسبب الدخول المدرسي.

وقد لاحظنا هذه السنة أن جهودا بذلت، حيث عقدت اللجنة الوطنية للتسيير البحري والجوية اجتماعات عديدة تحضيراً لموسم سنة 1999، وأخذت بعض التوجيهات بعين الاعتبار، لأنها لا تملك سلطة القرار بل تكتفي بالتوجيه. وكما تعلمون فالخطوط الجوية الجزائرية وشركة النقل البحري لا تخضع لوزارة النقل، بل هي تابعة للشركات القابضة، وليست لدينا أية سلطة عليها، وإنما نحاول توجيهها، فلا نستطيع أن نطلب منها مثلاً استئجار طائرة، فهي تخضع لتسيير مستقل ولديها مجلس إدارة ولا يمكنها التصرف وفق تعليمات وزارة النقل.

لكن رغم ذلك تربطنا علاقات جيدة مع هذه الشركة، ونحاول دائماً أن نصل إلى إيجاد حلول إلا أنها غير كافية. ففي بداية الموسم الصيفي الماضي برزت مشاكل كثيرة فيما يخص تنقل المسافرين من فرنسا إلى الجزائر، ولعلكم سمعتم كلكم ما وقع في وكالة "أوبيرا" (OPERA) التي تحدثت عنها الصحافة كثيراً. وفعلاً بذلت الخطوط الجوية الجزائرية جهوداً فوزعت التذاكر على كثير من الوكالات الخاصة، لكن انعدام ثقة المواطنين في هذه الوكالات دفعهم إلى التوجه إلى وكالة "أوبيرا" لأنها تمثل الخطوط الجوية الجزائرية. فهذا المشكل كان قائماً فعلاً. فرغم الحملة التحسيسية التي شنتها الصحف والإذاعات في فرنسا وعبر قنصلياتنا بقي المواطن الجزائري يتوجه دائماً إلى وكالة "أوبيرا" لشراء تذكرته، فتداركنا الأمر أثناء الصائفة الفارطة و تم فتح وكالة جديدة في ستالين غراد بشارع جون جوراس - على ما أظن - بالقرب من القنصلية، إلا أنها فتحت في فترة متأخرة بسبب استئجار المحل.

أما في هذه الصائفة فقد سجل بعض التحسن، لأنه تم

وتكثيف هذا السؤال مع المعطيات الجديدة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكراً سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

يبدو فعلاً، أن السؤال قد تجاوزه الزمن ولكن أقول إن المشكل ما يزال قائماً، لأننا حالياً بصدد تحضير الموسم الصيفي لسنة 2000، ولدي هنا جواب مطول نوعاً ما، لأنه كان لا بد علينا التكيف مع الأوضاع، وسأحاول تلخيص بعض المعطيات.

فما نقوله هو: إن ظاهرة تنقل جاليتنا من فرنسا أو من الدول الأوروبية الأخرى أو من الشرق الأوسط، هو مشكل نواجهه كل سنة وقد تكلمنا عنه مراراً. فهذا الموضوع يطرح كل سنة ويشير الكثير من الاهتمام لدى الصحافة والمواطنين، ويتكرر نفس المشكل تقريباً كل موسم صيفي، وكأنه أصبح عرفاً. ومنتظر طرح المشكل كل موسم صيفي ويمر الموسم.

إن الجهود التي تبذلها الدولة لم تظهر صدفة، بل تقوم الدولة بجهود عبر شركتي النقل الجوي والنقل البحري، وعن طريق المطارات الجوية والموانئ، لكنها غير كافية، لأن المشكل يتمثل في تنقل ما يقارب 800 ألف مسافر جواً وبحراً في وقت قصير جداً، يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل: مرحلة أولى تمتد من 15 جوان إلى شهر جويلية تقريباً، مرحلة ثانية تنخفض فيها التنقلات، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة العودة.

وهكذا يريد كل المغتربين التنقل في وقت واحد، والمشكل ليس في عدد المقاعد فعددها كاف، وإنما تسجل فترات معينة يتنقل فيها الناس في نفس الوقت، لأنهم يأخذون عطلة في نفس الفترة التي تمتد تقريباً من منتصف جويلية إلى منتصف شهر أوت. أما بعد هذه

أما عن التدابير الخاصة بالسنة المقبلة، فلقد عقدنا اجتماعا أول أمس مع اللجنة الوطنية للتسهيلات الجوية ناقشنا خلالها معا حصيلة سنة 1999، ونوع التدابير الواجب اتخاذها سنة 2000.

أما المشاكل فما تزال نفسها، وتنحصر أساسا في الوسائل التي يرتبط توفرها ببعض الضغوط من الجانب الفرنسي من حيث الترخيص بعدد إضافي من الرحلات اليومية إلى المطارات الفرنسية الأمر الذي سيمنح الخطوط الجزائرية من التأقلم مع هذا الوضع.

فالتسهيلات التي قدمت لنا هذه السنة في شكل رحلات إضافية، لا سيما إلى مطار "شارل روا"، قد ساعدت كثيرا في حل بعض المشاكل، لكن المشكل الرئيسي سيظل قائما ولا أظنه سيحل في وقت من الأوقات، ما دمتنا لا نستطيع أن نتجاوز عدد (2000) ألفي مسافر يوميا إلى كل من باريس وشارل روا، وهذا سواء بسبب ضغوط الجانب الأوروبي أو قدرات الخطوط الجوية الجزائرية المحدودة، فنحن نحاول تخفيف وطأة هذا المشكل الذي لا يقتصر على الجزائر فقط، فأى دولة تعاني مشكلا كهذا تصادفها صعوبات مماثلة، فمن الصعب جدا أن نضبط توزيع حوالي 6000 مسافر في ظرف يقل عن ثلاثة أشهر ونتمكن من تنظيم رحلات يومية.

لكننا تفتنا هذه السنة وأخطرنا المديرية العامة الفرنسية للطيران المدني في شهر أكتوبر، بالبرمجة التي حضرناها، وهذا حتى يتسنى لنا تطبيقها في وقت مبكر وتمديد آجال بيع تذاكر السفر، ويبقى قائما مشكل تهافت المواطنين على شراء التذاكر إذا بدأنا بيعها في شهر جانفي أو فيفري، ونفس الشيء إذا تم البيع في شهر ماي ظنهم في ذلك أن كل من تأخر عن شراء التذكرة لن يستطيع السفر في الوقت المراد. ولقد طرحت هذا الموضوع على مدير الخطوط الجوية الجزائرية وطلبت منه إيجاد حل له، حتى

استئجار طائرتين من نوع "بوينغ 747" ومن نوع "MD 90 ماك دونالد دوغلاس"، وأعيد النظر كذلك في البرامج. ففي فترة الذهاب لوحظ فعلا مشكل، لكننا تداركنا الأمر في فترة العودة التي تعد الأضعب، لأن كل الناس يريدون الرجوع في وقت واحد لأنهم يريدون العمل في تاريخ واحد، بالإضافة إلى المدرسة التي تفتح كذلك في نفس الوقت.

إذن فترة الرجوع هي الأضعب. لكن رغم ذلك لاحظنا أن ظروف العودة كانت أسهل وأحسن من السنة الماضية، حيث تم استغلال مطار شارل لوروا وأضيفت مقاعد جديدة بما يعادل نسبة 20٪ من المقاعد مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع -كما تعلمون- إلى تحسن الوضع الأمني وإلى أمور أخرى سمحت بجلب جاليتنا إلى الجزائر وهو ما لم يكن منتظرا، لكن تداركت شركة الخطوط الجوية الجزائرية الأمر ووضعت أسطولا إضافيا حتى تضمن رحلات تجميعية ليلا وحتى لا يبقى أي مسافر ينتظر بالمطار .

أما المشاكل التي عاينتها في عين المكان أثناء زيارتي المفاجئة إلى بعض المطارات فتتضمن في الأشخاص الذين لم يقوموا بحجز مسبق للرجوع، فالكثيرون لا يملكون حجزا مسبقا للعودة، حيث يأتون إلى الجزائر ويحملون الخطوط الجوية الجزائرية عبء رجوعهم. لذا تداركت الشركة الأمر ووفرت حوالي 20 ألف مقعد إضافي لكي تغطي حاجيات المواطنين، لكن لا يمكننا نقلهم كلهم مرة واحدة، فبعض العائلات تتكون من 6 أفراد وليس لديهم حجز مسبق للرجوع و يريدون السفر في نفس الطائرة.

لكن رغم بعض الصعوبات التي صادفتنا، استطعنا -والحمد لله- تفسير كل المواطنين. أما عن الظروف فحدث ولا حرج لأنها ماتزال دون المستوى، وأقولها دون خجل.

فيما يخص النقل البحري، فلا توجد إلا شركة واحدة تقوم بالنقل البحري ما عدا الشركة الفرنسية التي تقوم بذلك أيضا لكن بنسبة محدودة، وبعاني هذا القطاع نفس المشكل، حيث أن العدد المطلوب للمقاعد متوفر لكن معظم المقاعد يبقى شاغرا. ففي سنة 1998 مثلا كانت المقاعد متوفرة لكن نسبة كبيرة منها بقيت شاغرة، فلم تمتلئ إلا بنسبة 65٪ فيما يخص المسافرين و 55٪ فيما يخص السيارات، لكن - كما قلت - هناك فترات معينة، ونحن نحاول حاليا التركيز على فترتين أساسيتين وهما: بداية موسم الصيف ونهايته، وهذا بهدف إيجاد صيغة نستطيع بموجبها تسفير أكبر عدد من المسافرين في وقت واحد.

نسيت الإشارة إلى مسألة، وهي أن الخطوط الجوية الجزائرية قد استأجرت أربع طائرات من نوع "بوينغ" وستسلمها ابتداء من شهر جويلية القادم، إذ ستسلم في كل شهر طائرة من نوع "بوينغ 737-800"، تسع حوالي 150 مقعدا بالإضافة إلى طائرات أخرى.

إذن، من ناحية عدد المقاعد نستطيع القول: إنها ستزيد في الصيف القادم بمعدل طائرة ونصف طائرة، وإذا اقتضى الأمر - وأظنه كذلك - سيتم استئجار طائرات أخرى من نوع أحسن، فشركة الخطوط الجوية الجزائرية مفتوحة لكل الاقتراحات، حرصا منها على أن يمر موسم صيف سنة 2000 في أحسن الظروف.

لم نتكلم إلى حد الآن إلا عن عدد المقاعد، ولم نتكلم عن نوعية الخدمات، فالجميع يريدون فقط، أن يضمّنوا المقاعد ولا يعبؤون بنوعية الخدمات، لكن - قلنا نحن - يجب أن نتقل سنة 2000 إلى مرحلة أخرى نخصصها لنوعية الخدمات، خاصة وأن المسافر يدفع ثمن تذكرته بسعر مرتفع - رغم أنه السعر المعمول به وفقا للمقاييس الدولية - فله الحق أن يتمتع بالخدمات الضرورية،

يتمكن المواطنون من السفر في الوقت الذي يختارونه. فما داموا يدفعون ثمن التذكرة، بالعملية الصعبة ويسعر مرتفع، يجب أن نوفر لهم المقاعد متى طلبوا السفر وألا نقول لهم - على الأقل - إن الرحلات محجوزة إلى غاية شهر سبتمبر، بل نحاول تصبيرهم يوما أو يومين. فمن حق المواطن أن يسافر في الوقت الذي يختاره هو وليس الذي تختاره شركة الخطوط الجوية الجزائرية، وهو الأمر الذي يندرج ضمن نوعية الخدمات ومزايا أخرى.

كما سجلت زيادة نسبة 6٪ في عدد المقاعد مقارنة بالسنة الماضية، إضافة إلى نية فتح وكالات جديدة للخطوط الجوية الجزائرية عبر التراب الفرنسي لا سيما بضواحي باريس حيث توجد جاليتنا بكثرة، وهذه محاولة لتقريب الشركة من المواطن الذي كان يذهب إلى "الأوبيرا" أو "ستالينغراد" لشراء تذكرة السفر، فهذه تدابير تحاول الشركة تجسيدها ميدانيا في الأشهر القليلة القادمة. كما أنني لم أتطرق إلى أمور أخرى في ميدان الطيران، كدخول شركات الطيران الخاصة، وهي من جملة الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال حتى تمكن المستثمرين الخواص من الاستثمار في النقل الجوي ضمانا لعرض كاف وتحسينا لنوعية الخدمات، إذ سيقع تنافس، حتى يكون للمواطن أيضا خيار واسع سواء في الشركات أو أوقات السفر، ولقد عاينا مؤخرا تحسنا ملحوظا في الخطوط الجوية الداخلية، فلم تعد المطارات مكتظة كما كان الحال سابقا، وأصبح المواطن الذي يريد التنقل إلى وهران أو قسنطينة لا يحجز مقعده شهرا قبل الموعد.

ونأمل، إن شاء الله، أن تساهم نوعيا هذه الشركات في سد نقائص الخطوط الجوية الجزائرية، فهي لم تبدأ نشاطها إلا في نهاية الصيف، وبالتالي لم يكن لها حظ المشاركة في الحملة الصيفية، لكن الشركات الأربع الحالية وتلك التي قد تدخل الميدان في الأشهر المقبلة ستساعد على سد النقائص الآنف ذكرها.

أخرى إلى السيد عبد العزيز بن مهدي للتعقيب.

السيد عبد العزيز بن مهدي: شكرا.

أشكر السيد الوزير. لا أملك تعقيبا، وإنما لدي سؤال أرجو أن يجيبني عنه السيد الوزير.

فهل لدى وزارة النقل دراسات مستقبلية، تتعلق بأجزاء أسواق الطيران الداخلي والخارجي، التي تحتكرها شركة الخطوط الجوية الجزائرية، والتي ستدخلها الشركات الخاصة؟

الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز بن مهدي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل للرد على السؤال التكميلي، إن كان يملك الرد، أما إذا كان الرد غير جاهز فبإمكانه إرساله.

السيد وزير النقل: إن السؤال الذي طرحته سؤال تقني، ولا أستطيع أن أجزم لك إن وجدت دراسة بشأنه أم لا، لأنني لا أملك المعلومات الضرورية، لكن أؤكد لك أن الاهتمام بهذا الموضوع قائم، وبإمكان السيد مدير الطيران، الذي هو حاضر معي هنا، إفادتك ببعض التفاصيل حول هذا الموضوع وشكرا.

الرئيس: شكرا.

أود ألا نضيع مستقبلا فرصة الاستفادة من الأسئلة الشفوية الهامة، ثم لا بد أن يخبر السادة النواب السادة الوزراء مسبقا، حتى يستطيعوا تحضير ردودهم على هذه الأسئلة الهامة، فنستفيد نحن ويستفيد المواطن من الأجوبة التي يقدمها السادة وزراء القطاعات المعنية.

نتوقف عند هذا الحد، ونستأنف أشغالنا غدا في الساعة التاسعة والنصف، لمواصلة سماع الأسئلة الشفوية المتبقية وردود السادة الوزراء عليها.

شكرا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار

فأعدنا برنامجا بالنسبة إلى المطارات والموانئ بغية تهيئة ظروف حسنة للمسافرين أثناء الصيف، ولم أرد التطرق إلى المشاكل التي تتسبب في تأخر الطائرات وإلغاء الرحلات.

معذرة! فإن أعواني يشيرون إلى أن الشركات الأجنبية في طور الرجوع. أما حاليا فلا توجد إلا شركة "إيطاليا" التي ستبدأ نشاطها في 02 نوفمبر. أما شركة الخطوط الجوية الفرنسية فما نزال في محادثات معها، وسن عقد غدا اجتماعا ثالثا مع أعضائها بحثا عن أرضية اتفاق لرجوع هذه الشركة، التي كانت تغطي في أحسن الأحوال نسبة 30٪ من المقاعد، وهي نسبة ماتزال تحتكرها، فنحن لا نملك إلا نسبة 70٪، لكن رجوعها سيغطي نسبة 30٪ المتبقية.

فيما يخص الشركات الخاصة فسننظر كيف سنمنحهم نسبة مائوية حتى يساهموا في الحملة الصيفية القادمة، إن شاء الله.

لقد أجبته بوجه عام، ولم أرد إعطاء أرقام أو أي تفاصيل أخرى، غير أنني أود أن أختتم إجابتي بجمل كنت قد كتبتها:

اسمحوا لي، في الأخير، أن أحيي جاليتنا التي رغم كل الصعوبات التي تواجهها في التنقل إلى أرض الوطن، لم تنقطع عن زيارة وطننا. كما نشكر لها حسن تفهمها للنقائص المسجلة في الخدمات المقدمة لها، وسنعمل جاهدين لتدارك كل السلبيات التي سجلت في السنوات الماضية، وهذا بتطبيق الإجراءات العملية، التي اتخذتها الوزارة بمعية شركات النقل الجوي والبحري، تحضيراً للموسم الصيفي القادم، حتى نهيء لجاليتنا الجو المناسب لزيارة الوطن في ظروف حسنة. شكرا والسلام عليكم.

الرئيس: شكرا للسيد وزير النقل، وأحيل الكلمة مرة

ملحق

أسئلة كتابية وأجوبة

* 1 - من السيد حسن مرزوق
إلى السيد وزير المجاهدين.

معالي الوزير،

بعد التحية والتقدير،

- بناء على المادة 134 من الدستور،

- بناء على المادة 95 من النظام الداخلي للمجلس

الشعبي الوطني،

- بناء على شكاوى ذوي الحقوق الآتية أسماؤهم أدناه،

- طبقا للمادتين 13 و 14 من القانون المتعلق بالمجاهد

والشهيد،

يطيب لي أن أتقدم إلى معاليكم بهذه الأسئلة لعلمي أجد في أجوبتكم ما يعيد إلى المعنيين حقوقهم، ويتعلق الأمر بالآتية أسماؤهم:

1 - فطيمة قالو المولودة بتاريخ 23-11-1931 بالشرفة ولاية البويرة.

أرملة الشهيد محمد أمزيان دلس المولود بتاريخ 25-04-1925 بالشرفة، والمتوفى بتاريخ 1957،

تاركا وراءه طفلين وبناتا واحدة (عمر، محمود، رشيدة).
رقم الملف: 39856.

رقم التسجيل في الدفتر الأساسي للدين العمومي:
901150211.

وهي كذلك أرملة الشهيد يوسف دلس بن محمد والمتوفى في 08 ديسمبر 1959. رقم التسجيل بالدفتر الأساسي

للدين العمومي: 65148144 ترك بنتا واحدة هي

السيدة: محمودي المولودة دلس الويزة متزوجة وربة

بيت.

- ليس في القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد ما يحرمها

من إرث زوجها الشهيدين فكذا الشآن بالنسبة إلى
المنح.

وعلى هذا الأساس أتساءل:

* لماذا تم توقيف دفع المنح المذكورة مدة تقارب السنة
بصفتها أرملة الشهيد محمد أمزيان دلس والشهيد يوسف
دلس؟

* وإلى حد الآن لا تتقاضى إلا منحة واحدة، فبأي حق
تحرم من منحة أخرى وأين السند القانوني الذي اعتمد
عليه؟

2 - السيدة: ويزة مليكش بنت عبد السلام المولودة
بتاريخ: 12/08/1917 بتقربوست ولاية البويرة.

- أرملة الشهيد: بسعودي محمد الصالح بن صالح
المولود عام 1909 والمتوفى عام 1958 .

رقم التسجيل بالدفتر الأساسي للدين العمومي:
66190751.

تتساءل السيدة عن أسباب توقيف منحها وتطالب
بتسوية وضعيتها.

3 - السيدة: زينب بهلول تتساءل بصفتها بنت شهيد:

- لماذا لم تستفد المنحة التعويضية كباقي أخواتها، رغم
كونها أرملة، وبدون عمل، وكانت قد راسلتكم عن طريق

مديرية المجاهدين لولاية بجاية بتاريخ: 02/03/1998

تحت رقم: 98/16.

يوسف دلس تم توقيف الأولى منذ عامين والثانية منذ عام.

فكيف تعيش معززة ومكرمة بصفتها أرملة شهيدين وفي سن التقاعد رغم أنها لم تشعر إلى حد الآن؟.

* رد السيد الوزير:

المرجع : إرسالكم رقم 09/ت.ث.د/99. تبعا لسؤالكم الكتابي، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات الآتية:

1 - قضية السيدة فطيمة قالو - أرملة شهيدين: وفقا للقانون رقم 91-16 الصادر بتاريخ 14/09/1991 المتعلق بالمجاهد والشهيد (المادة 26) وكذا القانون المتمم والمكمل رقم 99-07 الصادر يوم 5 أبريل 1999 والمتعلق بالمجاهد والشهيد (المادة 25) فإن أرملة الشهيد لا يمكن أن تستفيد إلا منحة واحدة مهما تعدد الشهداء.

وتعدد المنح مرتبط بتعدد الصفة، كأن تكون المعنية أرملة شهيد وفي ذات الوقت بنت شهيد أو مجاهدة.

واستثناء، ورد في قانون المجاهد والشهيد الجديد نص صريح في المادة 29 يمكن أصول الشهيد من الحصول على منحة عن كل شهيد في حالة تعدد الشهداء.

2 - قضية السيدة ويزة مليكش - أرملة شهيد: تم توقيف منحة المعنية بعدما ألغيت صفة الشهيد لزوجها من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بالبت في صفة العضوية في جبهة وجيش التحرير الوطني بتاريخ 07/03/1992.

3 - قضية السيدة زينب بهلول - بنت شهيد: لقد تمت تصفية منحتها وأرسلت إلى مصالح الخزينة

كما راسلتكم أنا شخصيا بتاريخ: 21/02/1999، تحت رقم: 02/م.ب/ت.ث.د/99.

4 - السيد: محمد عبدلي بن أحمد وتكليت قوکار المولود بتاريخ: 25/05/1937 بأوقاس - بجاية.

يتساءل عن أسباب الاعتراف بعضويته في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني وذلك بتاريخ 27-07-1998، ولم يؤخذ بعين الاعتبار قرار لجنة اتحادية فرنسا بتاريخ: 03-03/7/1973 وهذا ما أفقده حقوقه لدى الصندوق الوطني للمعاشات، وعلى هذا الأساس يطالب السيد بتسوية وضعيته حسب الملف الذي قدمه إلى مصالحكم.

5 - وفي النهاية، وبناء على طلب ذوي الشهيد المرحوم: عمار جيدال المولود بتاريخ 01/01/1926 بمشدالة ولاية البويرة والمعترف له بصفة العضوية في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني واستشهاده في ميدان الشرف.

- أطلب من سيادتكم تصحيح وتعديل تاريخ التحاقه واستشهاده لتكون: "اعترف له بالعضوية للمنظمة المدنية من عام 1955 إلى تاريخ الاستشهاد في: 19 جوان 1956 بمشدالة" بدلا من: 1957 إلى استشهاده في 1958.

معالي الوزير، تقبلوا مني تشكراتي وتحياتي الخالصة.

الوثائق المرفقة:

- ملف طلب التعديل للسيد عمار جيدال رحمه الله.

ملاحظة:

- لقد كانت السيدة فطيمة قالو تتقاضى منحة عن الشهيد محمد أمزيان دلس ومنحة أخرى عن الشهيد

- بناء على القانون العضوي،
- بناء على النظام الداخلي،
وبعد اطلاعنا على وضعية 24 عاملا بمؤسسة أروقة الشلف التي تم حلها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاستفادة هؤلاء العمال مؤسسة " EDC Rostom " (الوثائق المرفقة)،
وبالنظر إلى توقيف عملية تقاضي أجور هؤلاء العمال منذ نوفمبر 1997، وعدم تبين وضعيتهم لامتلاك هذه المؤسسة في إطار عملية الخوصصة منذ ذلك الوقت،

نطرح السؤال الآتي:
لماذا لم تسو وضعية هؤلاء العمال بتنفيذ إجراءات استفادتهم هذه المؤسسة في إطار خصوصتها؟
ما هي الإجراءات التي اتخذتها مصالحكم لتسوية هذه الوضعية؟

* - رد السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني

الموضوع: بخصوص السؤال الكتابي رقم 249.
المرجع: مراسلة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة المؤرخة في 31 أكتوبر 1999 تحت رقم 260/أخ/ و ص إ هـ.

بناء على مراسلة السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، المشار إليها في المرجع أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما، أن السؤال الكتابي رقم 249 المتعلق بوضعية عمال مؤسسة أروقة الشلف لا يدخل ضمن صلاحياته.

لذا نرجو من النائب الحبيب قيودوم توجيه هذا السؤال إلى القطاع المعني.

تقبلوا، سيادة الرئيس، فائق الاحترام والتقدير.

نسخة للإعلام:

السيد: وزير الصناعة وإعادة الهيكلة.

الرئيسية بتاريخ 1998/12/20، رقم الإرسال 374،
رقم المنحة 98521625.

4 - قضية السيد عبدلي بن أحمد:
تحصل المعني على صفة العضوية في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بتاريخ 1993/07/03 بدون إشارة هامشية، والتي لا تسمح له باستفادة الحقوق المادية الممنوحة للمجاهدين وذوي الحقوق.

وفي سنة 1996 بعد توسيع مجال تطبيق النصوص المتعلقة باستفادة صفة الدائم بالنسبة إلى أعضاء المنظمة المدنية لجبهة التحرير الذين مارسوا نشاطهم النضالي خارج الوطن، تقدم المعني بطلب تعديل عضويته فتحصل على صفة الدائم من 1960 إلى 1962 مما يسمح له بالحصول على كل الحقوق المادية المترتبة على هذه الصفة بداية من تاريخ صدور قرار اللجنة المكلفة بالبت في صفة العضوية في جبهة وجيش التحرير الوطني، أي منذ 1998/07/27.

5 - قضية ذوي حقوق الشهيد عمار جيدال:

بعد تفحصنا الملف الموجود في مستوى مصالحنا، تبين أن تاريخ التحاقه بجيش التحرير الوطني هو 1957 وتاريخ استشهاده هو 1958.

وإذا كان لذوي حقوقه أدلة تثبت عكس ذلك فبإمكانهم تقديم طلب تصحيح على مستوى المديرية الولائية للمجاهدين بولاية البويرة وفقا للإجراءات المعمول بها.

تقبلوا، السيد النائب، فائق تقديرنا واحترامنا.

* 2 - من السيد الحبيب قيودوم إلى السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة.

- بناء على الدستور،

